الحملة الدولية للتضامن مع الأسرى
في سجون الإحتلال الإسرائيلي
"تضامن"

تقرير مُفصل
حول الاعتقالاتِ وأوضاعِ الأَسرى
خلال العَام 2017

عامُ تشريع الجرائم الإسرائيلية بحق الأسرى

17

إعداد
مركز أسرى فلسطين للدراسات
و حملة تضامن الدولية
يناير 2018

تقريرٌ ملخّص
حول الاعتقالاتِ وأوضاعِ الأَسرى
خلال العام 2017

عامٌ تشريع الجرائم الإسرائيلية بحق الأسرى

إعداد

مركز أسرى فلسطين للدراسات

و حملة تضامن الدولية

يناير 2018

مقدمة

واصلت سلطات الاحتلال سياسة الاعتقالات خلال العام 2017، والتي يعتبرها الاحتلال أداةً من أدوات القمعِ اليومية التي يلجأ إليها لمحاربة الشعب الفلسطيني والتأثير على مقاومته، لذلك يشترك بها كل أركان كيان الاحتلال بمؤسساته الأمنية والعسكرية والسياسية والإعلامية، ومع اندلاع إنتفاضة القدس في أكتوبر من العام 2015، وكذلك تجدد الهبة بعد قرار الرئيس الأمريكي «ترامب» باعتبار القدس عاصمة للكيان، شهدت الأراضي الفلسطينية حملات اعتقالٍ مسعورةٍ وعشوائيةٍ بهدف إخماد الإنتفاضة ومنع تصاعدها .

وتطال الاعتقالات كافة شرائح المجتمع الفلسطيني بما فيها أطفال ونساء ومحررين، وتجار، وكبار سن، وناشطين حقوقيين، وإعلاميين، وصيادين، ونواب المجلس التشريعي وقادة فصائل، ومرضى،ومعاقين .

وعملية الاعتقال تأخذ عدة أشكالٍ ولكن غالبيتها تكون بعد اقتحام المنازل في أوقاتٍ متأخرةٍ من الليل وتحطيم معظم محتوياتها، وترويع المواطنين، وقد يصاحبها في بعض الأحيان ضربٌ واعتداءٌ وسبٌ وشتمٌ وإطلاق نار .

وبحسب فريق البحث الميداني لمركز اسرى فلسطين للدراسات فقد شهد العام 2017 تصاعداً في الاعتقالات من مدن وقرى وأحياء الضفة الغربية والقدس المحتلتين، حيث تم رصد (6500) حالة إعتقال منذ بداية العام، ما يزيد عن ثلثها من مدينة القدس لوحدها.

كذلك واصل الاحتلال خلال العام الماضي إستهداف الأسرى بكل أشكال الإنتهاك والتضييق، وحرمانهم من كل مقومات الحياة، ومنع العلاج والزيارات عنهم، واقتحام غرفهم وأقسامهم والاعتداء عليهم بالضرب، وعزلهم في ظروف قاسية، وفرض الأحكام الإنتقامية بحقهم .

الصحفي الإسرائيلي المعروف «جدعون ليفي» وصف دولة اسرائيل بأنها واحد من اكثر الطغاة وحشية على الأرض.

هذا ويعتبر عام 2017 هو عام تشريع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتحريض الممنهج ضد الأسرى ومكانتهم القانونية وتحت غطاء سلسلة من التشريعات والقوانين التعسفية التي تستهدف الوطنية والهوية الفلسطينية مثل قرار بتشديد العقوبات و قرار بمنع زيارات اهالي اسرى حركة حماس من قطاع غزة.

إحصائيةٌ مُحْدَثَةٌ بالأسرى في سجون الاحتلال

عدد الأسرى في سجون الاحتلال حالياً **6500** أسير فلسطيني يتوزعون على **23** سجناً ومعتقلاً ومركز توقيفٍ وتحقيق، من بينهم:

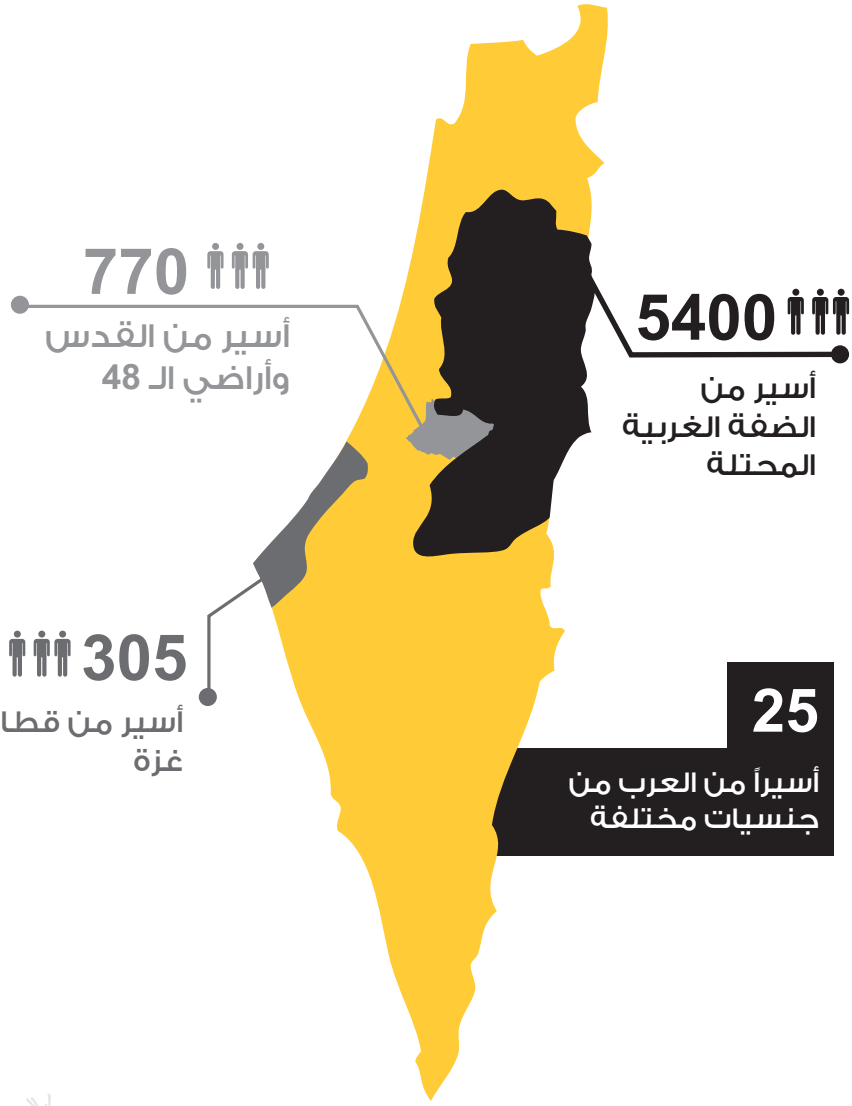

توزيع الأسرى حسب الوضع القانوني

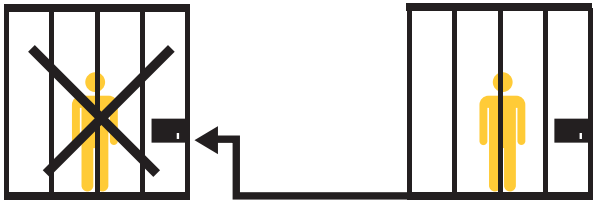

4,800
أسيرٍ محكومٍ

من بينهم **510** أسرى محكومين بالسجن المؤبد مدى الحياة

450
أسيرٍ إداريٍّ

1150
موقوفٍ

توزيع الأسرى حسب الفئات

هناك **57** أسيرةً في سجون الاحتلال، من بينهن:

9 فتيات قاصرات ما دون الثامنة عشر من أعمارهن

3
أسيرات في الاعتقال الإداري

24 أسيرة محكومات بأحكام مختلفة، وأقدمُ الأسيرات ياسمين شعبان، ومعتقلة منذ نوفمبر 2014، ومحكومة 5 سنوات، بينما أعلاهن حكماً الأسيرة شروق دويات ومحكومة بالسجن لمدة 16 عام، ومعتقلة منذ عام 2015.

350 طفل لم تتجاوز أعمارهم الثامنة عشر، بينهم **190** محكومين، والباقي موقوفين ينتظرون المحاكمة.

12 نائب من المجلس التشريعي الفلسطيني

9 منهم يخضعون للاعتقال الإداري

52 أسيراً من محرري صفقة التبادل بين حماس و الإحتلال «صفقة شاليط» أعاد الإحتلال إختطافهم مرة أخرى.

1100 أسيرٍ مريضٍ في سجون الاحتلال من بينهم

17 أسيراً مقيمون بشكل دائم فيما يُسمى «مستشفى الرملة» يعانون من أخطر الأمراض

26 أسيراً مصابين ببتر أجزاءٍ من الجسد

4 أسرى يعانون من التهاب الكبد الوبائي

4 أسرى مصابين بشلل نصفي يتنقلون على كراسي متحركة

2 أسيرين كفيفين

21 أسيرًا يعانون من السرطان

عمداء الأسرى

من نطلق عليهم عمداء الأسرى هم من أمضوا أكثر من **20** عاماً في السجون وعددهم **45** من بينهم:

10 من الأسرى تجاوزوا **الثلاثين عاماً** وأقدمهم الأسير «كريم يونس» من الأراضي المحتلة عام **48**.

22 أسيراً، مضى على إعتقالهم ما يزيد عن ربع قرن.

29 أسيراً من القدامى أي المعتقلين منذ ما قبل اتفاق أوسلوا في **1993**، وقد رفض الإحتلال إطلاق سراحهم ضمن الدفعة الرابعة من صفقة إحياء المفاوضات أواخر **2013**.

شهداء الحركة الأسيرة

عدد شهداء الحركة الأسيرة **212** شهيد منذ عام **1967** منهم:

72 أسيراً استشهدوا نتيجة التعذيب.

59 أسيراً نتيجة الإهمال الطبي المتعمد.

74 أسيراً نتيجة القتل العمد بعد الاعتقال مباشرة.

7 أسرى استشهدوا بعدما أصيبوا بأعيرة نارية وهم داخل المعتقلات.

3 استشهدوا خلال العام **2017**

وتنوعت التهم التي تذرع بها الاحتلال لتبرير اعتقال النساء المقدسيات حيث تراوحت بين:

أولاً: التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي وانتهاك الخصوصية

ثانياً: النية بتنفيذ عمليات طعن ودهس

ثالثاً: الرباط في المسجد الاقصى

قوانين وقرارات لا انسانية

قانون إعدام الأسرى

مشروع قانون عنصري يهدف لفرض عقوبة الإعدام على أسرى فلسطينيين شاركوا في قتل إسرائيليين، تقدم به حزب ما يسمى «إسرائيل بيتنا» اليميني المتطرف في العام 2015، وقد تم تشكيل لجنة وزارية مصغرة لبحث المشروع قبل طرحه على الكنيست للمصادقة عليه .

ومنذ ذلك الوقت لم يتم الحديث حول هذه الأمر، إلى أن أصبح «ليبرمان» وزيراً للجيش أعيد طرح القانون مرة أخرى في مايو 2016، ولم تتم الموافقة عليه، وفي شهر يوليو 2017 أعاد حزب (إسرائيل بيتنا) طرح هذا القانون مرةً أخرى، حيث تمت المصادقة عليه بالقراءة الاولى.

وينص مشروع القانون على «أنه في حال إدانة منفذ عملية فلسطيني من سكان الضفة الغربية المحتلة بالقتل، فإنه يكون بإمكان وزير الجيش أن يأمر وعبر المحكمة العسكرية بفرض عقوبة الإعدام، وألا يكون ذلك مشروطًا بإجماع القضاة، وإنما بأغلبيةٍ عاديةٍ فقط من دون وجود إمكانية لتخفيف قرار الحكم» .

قانون استثناء الأسرى من زيادة المساحة المخصصة للمعتقل

فى يونيو من العام الماضي ردت المحكمة العليا الإسرائيلية على طلب تقدمت به جمعيات حقوقية للحد من الاكتظاظ في السجون حيث أنه لا تلائم البشر، وأن «المساحة المخصصة اليوم للمعتقل تتناقض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون أساس كرامة الإنسان وحريته» وذلك بوضع حدٍ

أدنى من المعايير للمساحة المخصصة للمعتقل الواحد، وأن تكون 4 أمتار مربعة.

وقد وافقت المحكمة على الطلب، والزمت الحكومة بتوسيع معدل المساحة المخصصة لكل سجين، من ثلاثة أمتار مربعة إلى أربعة أمتار ونصف متر مربع، وهذا يشمل كافة المعتقلين لدى الاحتلال بما فيهم الفلسطينيين.

هذا القرار لم يعجب قادة الاحتلال، حيث يسعى وزير «الأمن الداخلي» الإسرائيلي «جلعاد أردان» لسن قانون جديد يسمح لمديرية السجون باستثناء آلاف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من دائرة تنفيذ هذا الأمر القضائي وحرمانهم من الاستفادة منه وتنفيذه على فئة «معتقلين جنائيين» فقط .

وتحجج «إردان» في اعتراضه إن الأسرى الفلسطينيين لن يعودوا إلى المجتمع الإسرائيلي، وبالتالي لا طائل من إعادة التأهيل، عبر تأمين ظروفٍ إنسانيةٍ ملائمةٍ لذلك داخل المعتقلات وتوسيع المساحة المخصصة لكل أسير، كما أدعى بأنه ليس من الممكن تنفيذ ذلك الأمر القضائي في حدود الميزانيات الحالية والوقت المتاح.

و اقترح «اردان» لتوسيع مجال المعيشة في الزنازين والأقسام الأمنية هو نقل عدد كبير من الأسرى الأمنيين إلى الاعتقال في الخيام، وأوضحت أنه يوجد بعض الأسرى في سجن «كتسيعوت» يتم أسرهم واحتجازهم داخل خيام.

قرار بتشديد العقوبات

فى بداية العام 2017 أقر المجلس الوزاري المصغر لحكومة الاحتلال «الكابينت» سلسلة خطوات «عقابية» بحق أسرى حركة حماس، في محاولة للضغط على الحركة للإفراج عن الجنود الأسرى لديها بغزة، وتضمنت تشديد ظروف اعتقال

أسرى حماس وتقليص زياراتهم، وسحب أجهزة التلفزيون من غرف الأسرى، ومنعهم من الشراء من الكنتين .

قرار بمنع زيارات اهالي أسرى حركة حماس من قطاع غزة

في شهر يوليو من العام الماضي أصدر وزير الامن الداخلي للاحتلال «أردان» تعليمات بحرمان أهالي أسرى حماس في سجون الاحتلال من زيارتهم، وذلك في محاولة للضغط على الحركة لتقديم تنازلات في قضية الجنود والضباط المفقودين، وإرضاءا لذويهم الذين صعّدوا من ضغطهم على حكومة نتنياهو لمطالبته باستعادتهم .

حجب فضائية فلسطين

قررت مصلحة سجون الاحتلال حجب قناة «فلسطين مباشر» الفضائية عن الأسرى، وذلك مع اقتراب الإضراب المفتوح عن الطعام الذى بدأ في نيسان فى محاولة لعزل الأسرى عن العالم.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1. شهد العام 2017 ، تصاعداً ملحوظاً في حالات الاعتقال، بارتفاع بنسبة 7% عن العام الذى سبقه، حيث وصلت حالات الاعتقال إلى أكثر من (6500) حالة اعتقال، مقابل (6100) حالة اعتقال خلال العام 2016.
2. واصل الاحتلال خلال العام 2017 من سياسة إصدار القرارات الادارية بحق الأسرى، حيث أصدر خلال العام (1086) قراراً إدارياً ما بين جديد وتجديد وطالت عدد من نواب المجلس التشريعي.
3. استمرار سياسة قتل الأسرى حيث ارتفعت قائمة شهداء الأسرى خلال العام ووصلت إلى (212) بارتقاء 3 شهداء جدد.
4. تصعيد واضح في استهداف الأطفال الفلسطينيين بالاعتقال والتنكيل، حيث وصلت حالات الاعتقال بين القاصرين إلى (1600) حالة، في ارتفاع بنسبه 30 % عن العام الذى سبقه، والذى شهد (1250) حالة اعتقال لأطفال.
5. صعد الاحتلال من إصدار أحكام بالمؤبد مدى الحياة بحق الأسرى، حيث أصدر (15) حكم جديد ليصل عدد المحكومين بالمؤبد في سجون الاحتلال إلى (510) أسرى.
6. استمرار سياسة القمع والتنكيل بحق الأسرى خلال العام الماضي حيث شهد (145) عملية قمع واقتحام رافقها اعتداءٌ على الأسرى وعزل بعضهم وفرض عقوبات بحقهم.
7. تراجع صحة العشرات من الأسرى نتيجة استمرار سياسة الإهمال الطبي بحقهم، وعدم تقديم العلاج والرعاية الطبية اللازمة.
8. اشتراك المؤسسة الاعلامية للاحتلال في التحريض على الأسرى، وهذا برز واضحاً خلال إضراب الأسرى في نيسان.
9. مواصلة إدارة سجون الاحتلال في فرض عقوبة العزل الإنفرادي على الأسرى لأتفه الأسباب.
10. استمرار محاكم الإحتلال في اصدار أحكام قاسية وانتقامية بحق الأسيرات الفلسطينيات والأطفال القاصرين.

11. تصاعد في استهداف الصحفيين الفلسطينيين بالاعتقال والاحتجاز والاستدعاء والتحقيق.

12. إصدار عدة قوانين وقرارات جائرة استهدفت الأسرى أبرزها، مصادقة كنيست الاحتلال على قانون إعدام الأسرى، وكذلك حرمان الأسرى الأمنيين الفلسطينيين من زيادة المساحة المخصصة للمعتقل والتي تجبر الاحتلال على توسيعها من 3 متر مربع إلى أربعة أمتار مربعة.

13. استمرار الاحتلال في استغلال المعابر التي يحتاجها أهالي قطاع غزة للتنقل والسفر والعلاج، وتحديداً معبر بيت حانون وتحويله كمصيدة لاعتقال المواطنين الفلسطينيين أو ابتزازهم للإرتباط مع الاحتلال.

14. تصاعد في استهداف الأطفال ما دون الـ 12عاماً.

15. فرض غرامات مالية باهظة على الأطفال في قاعات المحاكم بجانب الأحكام بالسجن.

16. استمرار فرض الاعتقال الإداري على النساء والأطفال.

17. استمرار اعتقال نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخبين حيث حيث تم رصد (14) حالة إعتقال.

18. ارتفاع ملحوظ في استهداف أهالي الأسرى والشهداء من الدرجة الأولى بالاعتقال.

19. تراجع أوضاع الأسيرات الصحية نتيجة استمرار الإهمال الطبي بحقهن.

20. قام الاحتلال خلال العام الماضي بإغلاق العديد من المؤسسات الاعلامية والاذاعات المحلية.

ثانياً: التوصيات

بعد استعراض نتائج التقرير نوصي بالآتي:

1. استمرار فعاليات التضامن مع الأسرى وإبقاء قضيتهم حية في كل الأوقات، بما يضمن وضعها كأولوية أمام المسئولين.
2. ضرورة تحرك السلطة الفلسطينية بشكل عاجل للمحاكم الدولية، لرفع قضايا على الاحتلال لانتهاكه لكل قواعد القانون الدولي ذات الصلة.
3. الاستمرار في محاولات حشد أكبر قدر من التضامن مع أسرانا وإقناع المجتمع الدولي بعدالة قضيتهم وإنسانيتها.
4. إيجاد حاضنة عربية مساندة لقضية الأسرى، تقوم بين الحين والآخر بتنظيم فعاليات دولية لتسليط الضوء على معاناة الأسرى وجرائم الاحتلال بحقهم.
5. قيام المؤسسات الحقوقية و القانونية بمسؤولياتها في فضح سياسات الاحتلال القمعية بحق الأسرى، واظهار مخالفتها للقانون الدولي الإنساني.
6. التواصل المستمر مع منظمات حقوق الإنسان الدولية والضغط عليها لكي تقوم بواجبها في الدفاع عن أسرانا، ووقف الهجمة الشرسة التي يتعرضون لها.
7. قيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالضغط على الإحتلال لوقف إعتداءاته على أهالي الأسرى وذويهم وحمايتهم من اعتداءات الاحتلال خلال زيارة ابنائهم وخاصة أهالي اسرى قطاع غزة لضمان عدم تكرار ما أقدم عليه عضو الكنيست باقتحام حافلات الأهالي وتوجيه تهديدات لهم.
8. استغلال وسائل الإعلام الجديد في تنفيذ حملات إلكترونية واسعة، للتضامن مع الأسرى، وتسليط الضوء على معاناتهم ومحاولة استجلاب الدعم القانوني والإعلامي والتعاطف الدولي مع قضيتهم.
9. التركيز ليس على الجانب السياسي فقط و إنما على الجانب الإنساني في قضية الأسرى عند التواصل مع وسائل الإعلام الاجنبية، لأنها الوسيلة الأفضل لإثارة الرأي العام وكسبه لصالح التضامن مع الأسرى.
10. زيادة وتنويع العمل الإعلامي لصالح قضية الأسرى.

משטרת ישראל

TV
GAVANA

loro sofferenza. Questi organi di stampa e campagne devono essere usate per attirare supporto legale e mediatico, così come la simpatia internazionale nei confronti della loro causa.

9. Quando i detenuti affrontano gli organi di stampa, il focus non deve essere solo sull'aspetto politico, ma anche sull'aspetto umanitario. In questo modo otterremo l'attenzione dell'opinione pubblica e la solidarietà con i prigionieri.
10. Accrescere e diversificare il lavoro dei media in servizio per la causa dei detenuti.

Secondo: Raccomandazioni

Dopo aver messo in luce le conclusioni di questo report, noi raccomandiamo le seguenti cose:

1. La continuazione degli eventi e campagne di solidarietà con i detenuti e continuare a tenere viva la causa così che sia una priorità per gli agenti.
2. L'Autorità Palestinese deve immediatamente attivare le corti internazionali al fine di presentare denunce contro l'occupazione per le violazioni relative al diritto internazionale.
3. Ci devono essere tentativi continui di riunire il più alto numero di solidarietà possibile verso i nostri detenuti e di convincere la comunità internazionale della giustizia e umanità della loro causa.
4. Bisogna trovare arabi sostenitori della causa dei detenuti, di volta in volta, organizzare eventi internazionali, ponendo l'accento sulla sofferenza dei detenuti e i crimini commessi dall'occupazione nei loro confronti.
5. Organizzazioni legali e per i diritti umani devono portare avanti la propria responsabilità di denunciare le politiche repressive dell'occupazione esercitate contro i detenuti e rivelatesi una violazione del diritto umanitario.
6. Ci deve essere un continuo contatto con le organizzazioni internazionali per i diritti umani e una continua pressione su di loro affinchè esercitino i loro doveri di difendere i nostri detenuti e porre fine agli attacchi da loro subiti.
7. Il Comitato Internazionale per la Croce Rossa deve pressare l'occupazione affinchè ponga fine agli attacchi sulle famiglie dei detenuti e protegga loro dagli attacchi dell'occupazione durante le visite con i familiari detenuti, specialmente le famiglie dalla Striscia di Gaza. Ciò deve essere portato avanti al fine di prevenire incidenti nei quali sono stati coinvolti e minacciati assalti ai bus con famiglie di prigionieri.
8. I nuovi organi di stampa devono portare avanti vaste campagne elettroniche di solidarietà con i detenuti e porre l'accento sulla

10. Le corti israeliane continuano ha promulgare sentenze aspre e di ritorsione contro le donne e i minori palestinesi.

11. I giornalisti palestinesi sono continuamente oggetto di arresto, detenzione, convocazioni ed interrogatori.

12. Diverse leggi e decisioni ingiuste hanno avuto come obiettivo i detenuti. La più importante di tutte è stata l'approvazione da parte del Knesset di una legge per giustiziare i detenuti e privare i prigionieri di sicurezza palestinesi dall'avere accresciuto lo spazio loro dovuto. L'occupazione deve infatti accrescerlo da 3 a 4 metri.

13. L'occupazione continua a sfruttare le traversate necessarie alla gente di Gaza per ricevere le cure , in particolare l'incrocio di Beit Hanoun, divenuto una trappola per l'arresto dei cittadini palestinesi or ricattarli per essere stati coinvolti contro l'occupazione.

14. Incremento degli arresti dei bambini sotto i 12 anni.

15. Le corti impongono ammende molto alte nei confronti dei bambini, insieme con le sentenze di detenzione.

16. Donne e bambini sono costantemente tenuti in detenzione.

17. I membri eletti del PLC sono continuamente arrestati, come avvenuto l'anno scorso con i 14 casi di arresti.

18. Vi è stato un notevole incremento nel prendere di mira le famiglie dei detenuti e dei martiri con gli arresti.

19. La salute delle detenute donne è peggiorata a causa della negligenza medica nei loro confronti.

20. Durante lo scorso anno, l'occupazione israeliana ha chiuso diversi media e stazioni locali.

Conclusioni e raccomandazioni

Primo: Conclusioni

1. L'anno 2017 ha constato in un sostanziale aumento degli arresti, cresciuti del 7% rispetto all'anno precedente. Il numero degli arresti nel 2017 ha raggiunto il numero di 6500, rispetto ai 6100 del 2016.
2. Durante il 2017, l'occupazione ha continuato ad emettere sentenze amministrative contro i detenuti. 1086 sentenze amministrative sono state emesse, inclusa la detenzione amministrativa e i rinnovi che hanno avuto impatto persino sui membri del PLC.
3. Il numero dei detenuti uccisi durante il 2017 ha raggiunto i 212, inclusi 3 detenuti uccisi recentemente.
4. Targeting chiaro dei bambini palestinesi, i quali sono stati sia arrestati che vittime di abusi. I minori arrestati hanno raggiunto i 1600 casi nel 2017: questo dato rappresenta un incremento del 30% rispetto all'anno precedente, durante il quale hanno avuto luogo 1250 arresti di minori.
5. L'occupazione ha accresciuto il numero di sentenze di condanna a morte dei detenuti, con 15 nuove condanne. Il numero di condanne a morte nelle carceri israeliane ha raggiunto i 510.
6. Israele ha continuato ad esercitare una politica di oppressione contro i detenuti nello scorso anno, come dimostrato dai 145 casi di repressioni e retate, accompagnati da persecuzioni e attacchi contro i prigionieri, l'isolamento di alcuni degli stessi e l'imposizione di misure punitive.
7. Le condizioni di salute di dozzine di detenuti sono peggiorate in conseguenza alle continue negligenze e alla mancata fornitura delle attenzioni mediche.
8. Le istituzioni mediatiche dell'occupazione sono coinvolte nell'istigazione contro i detenuti. Ciò è stato chiaro durante lo sciopero della fame degli stessi detenuti in aprile.
9. L'amministrazione penitenziaria israeliana continua a imporre l'isolamento ai detenuti come una forma di punizione per le più futili ragioni.

l'intensificazione delle condizioni detentive dei prigionieri di Hamas, riducendo gli orari di visita, rimuovendo le televisioni dalle loro celle e vietando loro di fare acquisti dalla mensa.

Decision to Ban Family Visits to Hamas Prisoners from Gaza

A luglio 2017, il Ministro per la Sicurezza Pubblica, Gilad Erdan, ha emesso l'ordine di vietare le visite alle famiglie dei carcerati di Hamas detenuti in Israele. Ciò ha rappresentato un tentativo di fare pressione su Hamas stesso affinché faccia delle concessioni in caso di soldati e ufficiali scomparsi, al fine di tranquillizzarne le famiglie, le quali continuano ad esercitare la loro pressione per il ritorno dei loro cari sul governo di Netanyahu.

Censura del canale satellitare palestinese

L'amministrazione penitenziaria israeliana ha deciso di non permettere ai prigionieri di vedere il canale satellitare Palestine Mubasher. Questo ha portato allo sciopero della fame in aprile ed è stato un tentativo di isolare i detenuti dal resto del mondo.

diritti umani e le norme basiche sulla libertà e dignità umana, le quali prevedono 4 metri quadrati come area minima per persona".

La Corte ha approvato la richiesta e si è impegnata ad accrescere l'area media assegnata ad ogni detenuto, dai 3 metri quadrati a 4,5. Questo è valido per tutti i detenuti israeliani, inclusi anche i palestinesi.

Questa decisione non è piaciuta ai leader dell'occupazione, come il Ministro Israeliano della Pubblica Sicurezza, Gilad Erdan, il quale sta cercando di far approvare una nuova legge che permetta all'amministrazione penitenziaria di escludere milioni di palestinesi detenuti dal vedere applicato nei propri confronti il succitato provvedimento legislativo e privandoli così dei suoi benefici. La legge che il Ministro sta cercando di far passare prevede che la succitata norma venga applicata solo ai detenuti criminali.

Erdan ha giustificato le sue obiezioni alla decisione della Corte affermando che i prigionieri palestinesi non appartengono alla società israeliana e perciò non vi è la necessità di reinserirli offrendo loro condizioni confortevoli e umane all'interno delle carceri. Il Ministro ha anche ribadito che, in base al budget attuale e i tempi, la sentenza non può essere eseguita.

Erdan ha consigliato che, al fine di espandere le celle e le unità di sicurezza, un grande numero di detenuti di sicurezza è necessario che sia spostato in reclusione nei campi. Il Ministro ha spiegato che una parte di detenuti provenienti dalla prigione di Ktzi'ot è effettivamente trattenuta in delle tende.

Decisione di intensificare le pene

All'inizio del 2017, il Consiglio dei Ministri israeliano ha approvato una serie di "misure punitive" contro i detenuti appartenenti ad Hamas, in un tentativo di sedare il movimento per rilasciare i soldati catturati a Gaza. Queste misure includono

Leggi e decisioni inumane

Esecuzione di prigionieri palestinesi

Una bozza di legge razzista, che prevedeva l'esecuzione dei prigionieri palestinesi che si erano resi responsabili dell'uccisione di persone israeliane, è stata proposta dal partito politico di destra Yisrael Beiteinu nel 2015. Un comitato ministeriale è stato formato per discutere la bozza, prima che venisse presentata al Knesset (il Parlamento israeliano) per l'approvazione.

Da quel momento, la questione non è più stata discussa, sino a quando Lieberman è diventato Ministero della Difesa. La bozza di legge è stata proposta un'altra volta a maggio 2016 e non è stata approvata. A luglio 2017, il partito Yisrael Beiteinu ha proposto nuovamente la legge, la quale è stata approvata in prima lettura.

La bozza prevede che *"nel caso in cui un palestinese residente nei territori occupati della Cisgiordania viene condannato per omicidio, il Ministero della Difesa ha il diritto di chiedere la condanna a morte con sentenza della corte militare. Questo non richiede il consenso dei giudici, ma una normale maggioranza, senza la possibilità di ridimensionare la sentenza".*

Decisione legislativa di intensificare le punizioni

Lo scorso giugno, la Corte Suprema Israeliana ha risposto ad una richiesta, avanzata da diverse organizzazioni per i diritti umani, di ridurre l'affollamento nelle carceri, data la loro situazione inumana.

In base a questa richiesta, "lo spazio oggi assegnato a ciascun detenuto viola il diritto internazionale dei

Le accuse portate avanti dall'occupazione per giustificare gli arresti delle donne di Gerusalemme includono le seguenti motivazioni:

Primo, istigazione tramite i social media e violazione della privacy

Secondo, intenzione di accoltellare, colpire e scappare

Terzo, stare di stanza presso la moschea di Al-Aqsa

Detenuti veterani

Vi sono **45** detenuti veterani che hanno passato più di 20 anni in prigione:

10 prigionieri di etàmaggiore di 30 anni. Il più vecchio è Karim Yousin, proveniente dai territori occupati nel 1948

22 persone sono state detenute per più di un quarto di secolo

29 di questi detenuti sono in prigione da prima degli Accordi di Oslo del 1994. L'occupazione Israeliana si è rifiutata di rilasciarli come parte della negoziazione avuta nel 2013

Uccisi dal movimento dei prigionieri

Il numero dei prigionieri uccisi dal **1967** ha raggiunto **212**, tra questi:

72 sono stati uccisi a seguito delle torture subite

59 sono stati uccisi dalla negligenza medica

74 sono stati uccisi deliberatamente subito dopo il loro arresto

7 sono stati uccisi dopo essere stati sparati in prigione

3 prigionieri uccisi nel 2017

350 bambini minori di 18 anni

190 dei quali sono stati condannati, diversamente dagli altri che sono ancora in attesa del processo

12 membri del Palestinian Legislative Council

9 dei quali sono detenute amministrative

52 prigionieri che erano stati rilasciati come parte di un accordo di scambio tra Hamas e le autorità di occupazione Israeliane. Sono stati arrestati ed imprigionati nuovamente dall'autorità di occupazione

1,100 malati sono detenuti nelle prigioni israeliane, tra i quali

17 sono detenuti permanentemente nel "Ramla Hospital". Loro soffrono delle malattie e disturbi più gravi.

26 detenuti con arti amputati

4 detenuti malati di epatite

4 paraplegici in sedie a rotelle

2 ciechi

21 malati di cancro

Distribuzione dei prigionieri in base allo status legale

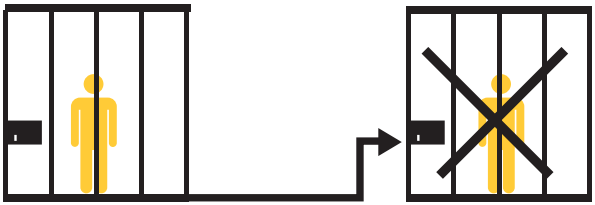

4,800 prigionieri sono stati condannati

inclusi **510** condannati all'ergastolo

1150 detenuti

450 prigionieri amministrativi

Distribuzione in base alle categorie

Vi sono **57** prigioniere donne tra le quali:

9 minori di **18** anni

3 donne detenute amministrative

24 donne detenute con diverse sentenze. La più grande è Yasmin Shaaban, detenuta da novembre 2014 e condannata a 5 anni. La detenuta con la condanna più lunga è Shurouq Dwayyat, condannata a 16 anni e in prigione dal 2015.

Statistiche sul numero di prigionieri nelle prigioni Israeliane.

Vi sono attualmente **6500** prigionieri palestinesi detenuti all'interno delle strutture Israeliane, divisi tra **23** prigioni e centri di detenzione. Questo include:

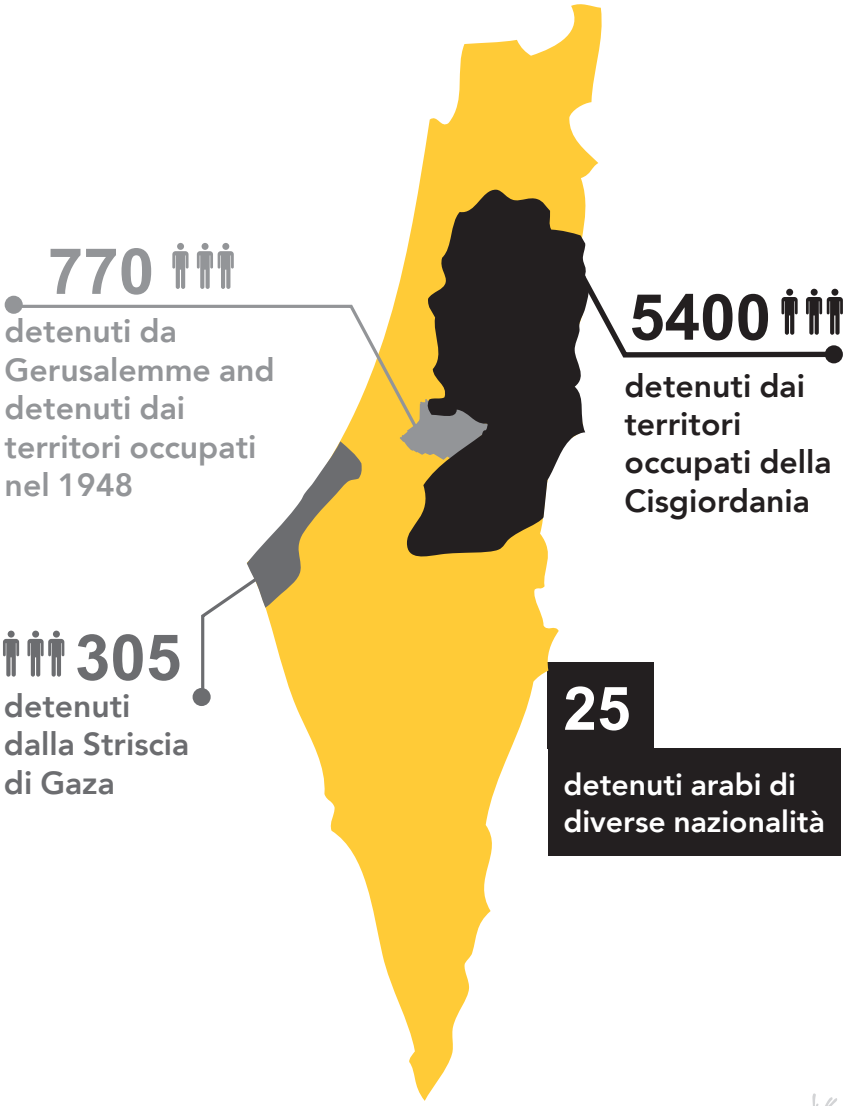

Il famoso giornalista israeliano, Gideon Levy, ha descritto lo Stato di Israele come una delle peggiori dittature nel mondo.

In aggiunta, il 2017 è considerato l'anno durante il quale i crimini di guerra, crimini contro l'umanità e la sistematica istigazione contro i prigionieri e il loro status legale sono stati legiferati con una serie di legislazioni e leggi arbitrarie. Tali sono la decisione di intensificare le punizioni e la decisione di vietare le visite familiari ai prigionieri di Hamas provenienti da Gaza. Queste leggi hanno come obiettivo il nazionalismo palestinese e la sua identità.

Introduzione

Durante l'anno 2017 le autorità hanno continuato a praticare la politica degli arresti, considerata uno strumento per l'oppressione giornaliera. L'occupazione ricorre a questo strumento per combattere la popolazione palestinese e impattare la sua resistenza e per tanto su tutte le diramazioni del governo di occupazione, incluse le sue istituzioni di sicurezza, militari, politiche e i media. Con la rivolta di Gerusalemme ad ottobre 2015 e il rinnovato vento di rivolta a seguito della decisione del Presidente degli Stati Uniti, Donald Trump, di riconoscere Gerusalemme come capitale d'Israele, i territori Palestinesi hanno assistito a delle furiose e arbitrarie campagne di arresti, con lo scopo di soffocare la rivolta e prevenire le escalation.

Gli arresti hanno avuto un impatto su tutti i gruppi sociali palestinesi, inclusi bambini, donne, prigionieri ormai rilasciati, commerciati, anziani, attivisti per i diritti umani, giornalisti, pescatori, membri del PLC, leader politici, persone malate e disabili.

Gli arresti hanno luogo in varie forme, ma la maggioranza di essi si verifica in abitazioni private a notte fonda e la maggioranza di queste abitazioni vengono poi distrutte. Gli abitanti sono intimoriti e gli arresti, delle volte, sono accompagnati da pestaggi, assalti, insulti, maledizioni e sparatorie.

Secondo il team di ricerca sul campo del Palestinian Centre for Studies, l'anno 2017 è constato in un'escalation di arresti portati avanti in città, villaggi e nelle vicinanze dei territori occupati della Cisgiordania e di Gerusalemme. Il team ha contatto 6500 arresti dall'inizio dell'anno, di cui un terzo solo nella città di Gerusalemme.

Durante lo scorso anno, l'occupazione ha continuato ad avere come bersaglio i prigionieri, tramite diverse forme di violazione e abusi. Essi sono stati privati tutte le necessità minime per vivere, dell'assistenza medica e delle visite dei familiari. Le loro celle sono state saccheggiate ed essi sono stati picchiati, erano detenuti in condizioni crudeli e frasi di ritorsione sono state espresse contro i medesimi.

Rapporto riassuntivo
Arresti e detenuti nel 2017

L'anno in cui i crimini israeliani contro i prigionieri furono legiferati

Preparato
dal Palestinian Prisoners Centre for Studies
and TADAMON

Gennaio 2018

Campagna di solidarietà internazionale
A supporto dei prigionieri e detenuti
Nelle carceri dell'occupazione israeliana
"TADAMON"

Rapporto riassuntivo

Riguardante i detenuti E gli affari dei prigionieri

Durante il 2017

L'anno in cui i crimini israeliani contro i detenuti sono stati legalizzati

17

Preparato dal Ppcs
e Taddeo

gennaio 2018